لن تفوتَ عين من يرصد المتداولَ داخل الثقافة العراقية اليوم ، أو سنوات عديدة مضت أيضاً ، ظاهرة دالة : أعني ظاهرة شيوع قراءة د.علي الوردي. شيوع يأتي على الرغم من التجاهل الأكاديمي والرسمي الذي كانت تُلف به كتابته ، فضلاً عن أن قراءتها كانت (وربما مازالت) تقع في (خانة) المكروه من طرف ضفائر أخرى ، وأيضاً ، هو شيوع يأتي بخلاف ما توقعه علي الوردي نفسه في وقت من الأوقات.

قراءة علي الوردي

لمـــــــاذا نقـــــرأ علـــي الـــــوردي ؟

(١-٤)

علي حاكم صالح

ليس الغرض من تناول كتابة علي الوردي هنا الاحتكام إلى معايير ميتافيزيقية لفك الاشتباك وتحديد الحق، ولا الاحتكام إلى معايير أيديولوجية لا تفعل سوى الانتكاس إلى ما كان علي الوردي نفسه يجهد في تفاديه، كما أنني لا أهدف هنا إلى عرض فكره الاجتماعي. إن جل ما أبتغيه هو النظر في شيئين: أحدهما أستهله منصصاً بعبارة تؤكد وجه مفارقة: "وعلى الرغم من ذلك" فإن طبعة (أو ربما طبعات) جديدة واستنساخاً مطرداً لكتابات علي الوردي تظهر داخل العراق أو خارجه. والآخر تسليط الضوء على ما يمكن تسميته بالنقد الاجتماعي الذي حفلت به هذه الكتابة، وما تنطوي عليه من إمكانات نظرية كان من الممكن أن تسديها هذه الكتابة لصيرورة المجتمع العراقي وثقافته.

لا شك في أن كتابة علي الوردي ليست كافية، أو قادرة، بذاتها أو وحدها،على بلورة رؤية متكاملة تفسر طبيعة المجتمع العراقي، أو أن تضع مخططات مشروعات اجتماعية وتربوية؛ وذلك لأن علي الوردي آثر أن يكرس القسم الأكبر من كتابته الاجتماعية للنقد الاجتماعي السلبي؛ أعني تسليط الضوء على ما يمكن أن نسميه سلبيات أو عيوب المجتمع العراقي، وهذا يعني من الجهة الأخرى أنه لم يدع تقديم مشروعات تربوية اجتماعية إيجابية جاهزة ليحتذى بها.

وهذا هو بالضبط، من بين أشياء أخرى، ما أضفى الروح العلمية على كتابته، ونأى به عن التفكير الأيديولوجي السائد. ولكنه في الوقت نفسه لم يكن ليريد لكتابته أن تظل رهينة التداول الثقافي الصرف، بل كان يريد لها أن تنصهر في بوتقة تفكير علمي اجتماعي متنوع يتناول المجتمع العراقي بالدرس والتحليل والبناء كذلك. غير أن هذا الذي ننشده لم يتحقق، حيث ضُرِب الطوقُ على كتاباته، وجمد درسه عند تخوم معينة لا يتعداها؛ ليظل في إطاره النظري فقط. إن كل كتابة، ولاسيما الاجتماعية، تلقى هذا المصير ستفقد فاعليتها، ومن ثم تضيع فرصة توظيفها، إذا ما ظلّت رهينة التداول الثقافي الصرف، ذلك أن الكتابة الاجتماعية، ولاسيما تلك التي تتصدى لدراسة طبيعة مجتمع ما وتحاول أن تبين مكوناته وبناه النفسية والاجتماعية، لا حياة لبصائرها إلاّ ضمن مشروعات سياسية وتربوية. ولأحدد بشكل مباشر أن غياب الفعل السياسي نفسه أسهم بدوره في عدم اغتنام فرصة، أو فرص، كهذه. فأنا أظن أن جسد الكتابة الاجتماعية ليس له من قيمة عملية ما لم يستوعبه الفعل السياسي نفسه استيعابا مدروساً؛ ذلك أن السياسي هو في المحصلة النهائية فعل اجتماعي.

بيد أن في هذا الكلام شيئاً غامضاً يتعين توضيحه بدءاً. فبهذا الكلام أنا لا أعني أن يجيء الاجتماعي في خدمة السياسي، فلو سار الأمر كذلك لربما تحول إلى مجرد واجهة إعلامية يستغلها السياسي لأغراضه الإيديولوجية. إنما أعني أن الكتابة الاجتماعية، العلمية إن صح الوصف، لابد من أن تسير بمعزل عن السياسي، أي أن تحتفظ بمقومها العلمي والنقدي المستقل، بمعنى أن السياسي هو نفسه يجب أن يأتي مصوغاً على وفق الاجتماعي. وبتعبير واضح: أن جسد الكتابة الاجتماعية سيظل مجرد حديث تردده أفواه المثقفين ما لم يُستثمر تربوياً، وسياسياً.

إن الحديث عن فكر علي الوردي هو، في وجه من وجوهه، حديث عن ثقافتنا وواقعنا العراقيين. وللوصول إلى هذين، يمكن توسل، من بين وسائل عديدة، ظاهرة قراءة كتاباته؛ على الرغم من أني أنطلق هنا من حقيقة ليس بين يدي بيانات إحصائية تثبتها، إنما هي مجرد افتراض أراه أنا صحيحاً إلى حد كبير. إن كتابة علي الوردي، مهما كان الموقف الذي قد يتخذه المرء منها، تظل توفر لنا فرصة النظر عن كثب في محاولة آلت على نفسها تسليط الضوء على أهم ركائز شخصيتنا العراقية النفسية والاجتماعية. والأهم من ذلك أنها تكشف، بطريقة غير مباشرة ،عن قدرة ورغبة هذا المجتمع وثقافته في مواجهة الخطاب الذي يتناول شخصيته. وهذا أمر لا يخلو من الأهمية ، على نحو ما أظن، فليس مهماً ما يقوله هذا الخطاب، إذ ربما يخطئ أو يصيب، وربما أخطأ علي الوردي في مواضع وأصاب في أخرى، وهذه مسألة قد يتناولها آخرون، إنما المهم هو كيف يتم التعامل مع هذا الخطاب نفسه؛ أي كيف يمكن دمجه داخل الثقافة بمعناها العام نفسها.

لذلك كله قد يحمل الحديث عن علي الوردي نبرة فقدان أليم لفرصة . من بين فرص وممكنات عديدة أخرى . أظن أنه كان من الممكن إنضاجها وبلورتها لتشكيل رؤى وبرامج ثقافية وسياسية أيضاً تعتمد المنهج العلمي في دراسة المجتمع العراقي. ويعبر الدكتور محمد جابر الأنصاري عن ذلك خير تعبير إذ يكتب في كتابه (التأزم السياسي عند العرب / ١٩٩٥): "ولكن صوته (أي علي الوردي نفسه) ما لبث أن ضاع في غمرة الضجيج الأيديولوجي الصاخب حينئذ يساراً ويميناً، بحيث لم يتحول إلى تيار فكري أو مدرسة يشارك فيها آخرون".

لا أتوخى من تناول ظاهرة قراءة كتابة على الوردي البحث في مجموعات القراءة وموضوعاتها، بقدر ما أتوخى تأشير حقيقة تصبح أكيدة ،هي صلاحية هذه الكتابة وراهنيتها التاريخية،ولاسيما في المفاصل التاريخية التي يعيشها المجتمع العراقي. وأنا إذ أتجه إلى ظاهرة القراءة فإنما لتأكيد هذه الصلاحية وتلك الراهنية ورسم بضع نتائج.

إن ظاهرة شيوع قراءة كتابة علي الوردي ليست، بالطبع، ظاهرة متأخرة على هذه الكتابة، فلقد كان الوردي مقروءاً بشكل واسع. ومقدار لابأس به من كتابته إنما جاء، أصلاً، نتيجة لما أثارته كتاباته في حينه من ردود أفعال في أوساط الكتاب والمثقفين، فهو الكاتب العراقي الأبرز الذي أثارت أفكاره وملاحظاته وتعليقاته العديد من ردود الفعل الثقافية والفكرية وحتى السياسية طبعاً.

كنت قد أشرت في أعلاه إلى أنني لا أتوفر على بيانات إحصائية تشهد على ذلك، ولكن يمكن الاستناد إلى شهادة كوركيس عواد(وهناك شهادات أخرى) التي تعبر بوضوح عن نطاق هذا الشيوع والانتشار: " هناك من المؤلفين العراقيين من يصدرون كتبهم، فلا تلبث أن تختفي من الأسواق. وإذا كان لابد من ذكر مؤلف بعينه، ففي وسعي القول إن صديقي الأستاذ الدكتور علي الوردي قد أحرز في هذا السبيل نجاحاً منقطع النظير، ذلك أن مؤلفاته نفيسة جليلة الشأن، كتبها بأسلوبه الشائق السهل الممتنع. فهي تُقرأ من قبل شتى طبقات القراء؛ فيطالعها المؤرخ والشرطي، والأديب والخياط، والطبيب والجندي، وعالم الاجتماع والصحافي، والضابط والمعلم، والفنان والتاجر، وغيرهم .وكلهم يقرأ هذه الكتب فيستسيغها ويفهمها ويستوعب ما فيها دون أن يتضايق من قراءتها".ويستطرد عواد معللاً سبب هذا النجاح: "لاريب عندي في أن الدكتور الوردي يكتب بأسلوب ميسر جذاب مفهوم لدى مختلف صنوف القراء. ثم أنه، وهو العالم في الاجتماع ،يعرف كيف يطعم كتبه في المطيبات والتوابل وغير ذلك فيدخل أموراً سياسية وفكاهية وأدبية في تضاعيف بحثه. فيزداد إقبال القراء عليها. وهذا هو النجاح في التأليف بعينه"(نقلا عن كتاب حميد المطبعي " علي الوردي يدافع عن نفسه" / ١٩٨٧).

وأظن أن هذا التفسير (المطبخي) لا يغني بحد ذاته عن البحث مجدداً في طبيعة ظاهرة شيوع كتابة علي الوردي، إن لم نقل إنه لا يفسر الظاهرة بتمامها.

والوردي هو نفسه يصف هذا الشيوع بقوله:" لقيت كتبي السابقة من القراء رواجاً لابأس به على كثرة ما طبعت (كذا) منها، حيث نفدت من الأسواق بعد مدة قصيرة من صدورها. ولعل القراء وجدوا فيها، على عيبها، بعض ما يتحسسون به (كذا) أو يتألمون منه." ويضيف بسخرية (والسخرية إحدى سمات كتابته):"الغريب أن الكثيرين منهم كانوا يقرؤون كتبي ويشتمونها في آن واحد. ويصح أن يقال عن كتبي من هذه الناحية كما قيل عن لحم السمك: مأكول مذموم" (الأحلام بين العلم والعقيدة : ٣١٤ -٣١٥).

وقد ظلت الحال هكذا، فهذا أحد النقاد، على نحو ما يشير حميد المطبعي، يكتب في العام ١٩٨٦في مقالة عنوانها (أوهام الدكتور علي الوردي في النحو العربي): "إن المتتبع لكتابات الدكتور علي الوردي يجد أنه يدور في حلقة مفرغة منذ ثلاثين عاماً، منذ كتابه (الازدواجية في شخصية الفرد العراقي)، مروراً بـ(وعاظ السلاطين)، ثم كتابه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث). وأغلب ما كتبه هو مخالف للمألوف، سواء كانت تلك النظرات في مجال علم الاجتماع أم في مجالات أخرى من المعرفة". إن إشارة هذا الناقد إلى ما يسميه (مخالفة علي الوردي للمألوف) إنما هي إشارة دالة حقاً، فهي تعبر عن وجه من وجوه حضور علي الوردي الفاعل في الثقافة العراقية، وتعبر كذلك عن الجانب المحافظ من هذه الثقافة. والبعض قد لا يسره كثيراً وصف الثقافة العراقية بأنها(ثقافة محافظة)، على اعتبار أنها ثقافة شهدت حركات تجديدية خرجت على السائد والمألوف؛ وهذا قول يصدق ولكن على جانب واحد فقط هو الشعر. ولو دققنا النظر من جديد في هذه الحركات التجديدية ومدى تأثيرها في كتلة الثقافة السائدة داخل المجتمع، فلن يكون غريباً القول : إنه تجديد شعري، وليس تجديداً ثقافياً. (وهذه العبارة تقتضي التفصيل، ولكن في مناسبة أخرى)، فالثقافة العراقية ظلت تتحكم بها طرق وبنى التفكير التقليدية نفسها، فنحن لم نجد تجديداً حقيقياً على مستوى الخطاب الديني أو السياسي أو التربوي أو حتى على مستوى التفكير في الثقافة العراقية نفسها.

إن الشتيمة التي يوجهها بعض القراء إلى كتابات الوردي،على وفق تعبيره هو، تنبع . في أغلب الأحيان حين ترى ذات مجتمعية . لم تألف النظر في ذاتها . عيوبها معكوسة على صفحة مرآة. فكتابة علي الوردي،التي جندت كل طاقاتها لغرض إبراز عيوب المجتمع العراقي ،هي كتابة لم تألفها ثقافتنا العراقية التي تعودت على أن يكون الشعر أداتها المعرفية الوحيدة، والإيديولوجيا خطابها السائد. فهي كتابة تعكس، لا تجمل، الطبيعة الحقيقية لشخصية هذا المجتمع بحسب فهمها له.

واللافت في هذا الصدد أن أغلب التوجهات الإيديولوجية والحزبية التي سادت في المجتمع العراقي كانت تعطي الصدارة للشعر، الشعر الشعبي حين تتجه الى الجموع سبيلاً رئيسا في الإعلان عن نفسها (أو في فرض نفسها)، فكان لكل حزب -وأيديولوجيا- شعراؤه ومغنوه وشعاراته و (هوساته). وعلى الرغم من الضجيج الأيديولوجي، لم يبرز من هذه الفئات غير الشعراء الشعبيين؛ لسبب واحد هو غياب التفكير العلمي، وغياب الفعل السياسي. فاليسار، مثلاً، أنتج من الشعر الشعبي أكبر بكثير من التفكير النقدي.

مقاربـــــة تأصيليـــــة لمفهـــــوم المجتمـــــع المدنـــــي

د. عبد الامير كاظم زاهد

المجتمع المدني: وضع اجتماعي- سياسي يوزع قوى المجتمع على أسس سياسية او مصالح مهنية او برامج حضارية ، وتمارس هذه القوى دورها في المشاركة مع البرلمان والحكومة في صنع القرار وتنظيم الفاعلية الاجتماعية ورفع مستوى الاداء الاجتماعي باتجاه فكرة التقدم. وهذا الوضع يختلف في ادائه الحضاري ، عن مجتمع بدائي (قبائلي- مناطقي) او مجتمع تسيطر عليه نخبة من العسكر ، او مجتمع ديني مغلق. وهذه الاشكال والاداءات العامة يفتقد فيها الفرد دوره في بناء الدولة وهندسة المجتمع.

ويقترن مفهوم (المجتمع المدني) مع الديمقراطية، فمن الصعب تصور مؤسسات حقيقية لمجتمع مدني في ظل اوضاع الديكتاتورية لانها ترفض اشراك قوى المجتمع المهنية والسياسية والاتحادات الملتفة حول برنامج للتقدم في صنع القرار. وليس هناك وضع ديمقراطي من دون دستور ومجتمع دستوري، لان افتقاد مجتمع ما للدستور يضيع عليه رؤية واضحة لحقوق اجهزة الدولة وواجباتها و لا ديمقراطية ولا دستور من دون فلسفة سياسية واضحة تسيل منها المنظومة الحقوقية التي تضبط شكل الديمقراطية ورؤية الدستور.

من تلك الرؤية يمكن تشخيص التأصيل الفلسفي والحقوقي لمؤسسات المجتمع المدني وعلى ذلك فان دور هذه المؤسسات جزء من منظومة فكرية تتكامل معها الديمقراطية والتعددية والتداولية السلمية للسلطة ودستور متطور وحضاري. لهذا نقول: ان مؤسسات المجتمع المدني جزء من تفكير يتحرك داخل منظومة داخل منظومة فكرية وحقوقية واجتماعية.

فهل نحن العراقيين بحاجة الى تأصيل المفهوم على وفق مكونات العقل السياسي العراقي؟ ومنها الدور الفاعل للإسلام في تكوين الوجهة السياسية والدور الفاعل للتشكيلات العشائرية والإقليمية والقومية والمذهبية؟

وهل تدمج مؤسسات المجتمع المدني هذه المكونات في رؤية جديدة لبناء مجتمع على هندسة جديدة تمهد القوة الاجتماعية لتطلعات التنمية؟

بلا شك ان مفهوم (المجتمع المدني) في الرؤية السياسية والايديولوجية السائدة لدى مكونات الشعب العراقي ينتابه شيء من الالتباس. فبعض الناس يتخوف من المفهوم بوصفه المعادل او المقابل للمجتمع الديني. وآخرون يرون ان المفهوم آلية لتفكيك الشكل للمجتمع العشائري او تفكيك للكتل المذهبية او المناطقية. وطرف ثالث يراه ذريعة لتسلط الغرب على (العالم الاسلامي) حاله حال (حقوق الانسان) التي تخفي وراءها رغبة وإرادة غربيتين لتفكيك قوى المجتمع واجهاض قوته واستنزاف مناعته المقاومة للهيمنة الغربية.

يستند من يرى ان مفهوم (المجتمع المدني) معادل للمجتمع الديني الى الظروف التاريخية لنشأة المفهوم، وهذا الطرف يرى انه نتاج الصراع بين سلطة الكنيسة وقوى التنوير الأوربي بل هو نتاج تطرف العلمانية ضد التأسيس الديني لشكل المجتمع وطبيعة حركته، فلما سقطت الكنيسة من حيث هي ضابط اجتماعي احتاج المجتمع الاوربي الى ضابط جديد فاستبدل بمؤسسات المجتمع المدني.

ان اول من نادى به هوالمفكر الاوربي جون لوك بعد الثورة الانكليزية عام ١٦٨٨، وتوالت التنظيرات الفلسفية له فيما بعد على يد هوبز وروسور وهيجل. وعلى هذا فانه بديل للمجتمع الديني، هذا من جهة ومن جهة اخرى فهو صيغة لنظام اجتماعي نشأ في رحم ثقافة الغرب وظروفه وسياقات تاريخه، وان نقله الى عالمنا يعد اقحاماً لمفهوم غريب عن التتابع التاريخي لعالمنا، احتياج المجتمع الاوربي لهذه الصيغة بسبب التحول الجذري لأوربا من عصور التسلط الكنسي الى عصور التنوير العلماني، فضلاً عن اقتران صيغة مؤسسات المجتمع المدني بالعلمانية فلا يمكن تصور احداهما من دون اقتران الأخرى بها.

ويحتجون ايضاً بان الرؤية الاسلامية لم يعرف انها تصادمت مع العلم والعقلانية، ولم تقف نظريا في وجه الحداثة والتحديث، لذلك ليس هناك مسوغ منطقي لاستيراد هذا المفهوم. ولمناقشة هذه الاستدلالات نعتقد انها وقعت في التعميمات اكثر مما توفرت على مناقشة الفكرة المركزية للصيغة الاجتماعية للمجتمع المدني. والحق ان هذه الصيغة آلية(machnesim)، وهذه الآلية يمكن ان تستعمل في ظل اطار قيمي او فلسفي فتفعيل قوى المجتمع هدف تتوافق عليه العقلانية البشرية مطلقاً، واعتماد الية ناجحة امر غير مرفوض، وحال تأسيس المجتمع على نظام المؤسسات المدنية كحال الديمقراطية آلية سياسية وحال النظام الجمهوري كآلية نظام حكم يمكن ان يعتمده نظام ليبرالي او نظام اسلامي، فهو صيغة تنظيمية لقوى المجتمع يمكن ان تطبق في أي اطار قيمي . من جهة اخرى ان الانطلاق من ان الاسلام لا يتصادم مطلقاً مع العلم والعقلانية فان اقامة مؤسسات للمجتمع المدني تعمق هذا التكامل بين العلم والعقلانية. ويشار هنا الى ان نواتج الصراع بين الكنيسة وقوى التنوير افرز تطرفاً من الجهتين، فالكنيسة -آنذاك- تطرفت باسم الدين فحاربت العلم والعقل والحداثة وعدتها كفراً ومروقاً عن النهج الديني، كما تطرفت العلمانية الاوربية باعتبارٍ ان كل ما يندرج في مفهوم (الدين) جهلاً وخرافة وتخلفاً وجموداً، فتقاطعت الرؤيتان بسبب التطرف في رؤية كل منهما للاخرى. اننا اذا ما استعرنا مفهوم (المجتمع المدني) من التجربة الاوربية نتناوله بوصفه صيغة معزولة مما علق به من تراكمات إيديولوجية. فمتى تم التعامل مع نظرية المجتمع المدني بوصفها صيغة اجرائية لتفعيل قوى المجتمع والمشاركة في صنع القرار من دون التراكمات الايديولوجية في سياقات اوربا التاريخية، يكون معيار القبول والرد في المستجدات هو مدى التعارض بين الافكار الجديدة والثوابت والاصول الاسلامية المجمع عليها، وحيث لا تعارض من هذه الجهة فان الاعتراض بان ذلك يتقاطع مع الاسلام امر يتحمل الكثير من المناقشة والردود.

وفي اعتقادي ان النظام المؤسسي للمجتمع اذا لم يقم على التوافق مع المكون الحضاري فانه يفتقد قابليته على تفعيل قوى المجتمع، فالتأسيس السليم يضمن مساراً سليماً.

من جهة رابعة ليست هناك ضرورة لان يكون المجتمع المدني -في عالمنا الاسلامي- معادلاً للمجتمع الديني فصحيح ان المجتمع المدني لا تعلو فيه ارادة على سلطة الدستور، الا ان التمازج بين الرؤية الحقوقية الاسلامية والتصميم الحديث لدستور تنويري يجعل منهما حالة تكاملية، وصحيح ان المجتمع المدني يفتت (الكتلة السلطوية الدينية) الا ان طبيعة الاسلام وهندسته للمجتمع لا يرتكزان على مبدأ ان القرار ناتج السلطة، انما القرار ناتج الايمان والقناعة بدءاً من اختيار التدين نفسه وانتهاء بأصغر القرارات.

ويمكن تصور هذا التقاطع اذا كان النظام الديني نظاماً ثيوقراطياً دوغماتياً ولا يتصور مع نظام ديني يؤمن بمبدأ سيادة الامة على نفسها على ما هي عليه حال الاطروحة السياسية الاسلامية المعاصرة في العراق في الاقل.

ويمكن مناقشة من يرى ان النظام المؤسسي للمجتمع اسلوب لتفكيك البنية العشائرية بان مصطلح (المجتمع المدني) يقابل المجتمع البدائي، فهل يمكن تصور هذا التعارض؟ صحيح ان النظام الاجتماعي الضابط في المجتمع تغلبت فيه الارياف ديموغرافياً على سكان المدن، وارتبط سكان الارياف والمدن بالتنظيم العشائري، فهل مؤسسات المجتمع المدني (الاحزاب، النقابات، الاتحادات) تغير ولاء الفرد من ولاء للعشيرة الى ولاء لهذه المؤسسات، هل يتصور التناقض بين الولاءين وهل يتصور التعارض التام بين الولاءات للمؤسسات والولاء للعشائر والمناطق؟

ان الامكان المتصور بعدم التقاطع يلغي هذه الذريعة للوقوف بوجه التأسيس المدني للمجتمع. وهناك من يرى ان الاستغلال الغربي لمفهوم (المجتمع المدني) طبق اول مرة في تحريك نقابة التضامن بوجه السلطة الشيوعية في بولونيا عام ١٩٨٢ ارهاصاً بانهاء الكتلة الدولية الاشتراكية وعليه فتفعيل هذا المفهوم يؤدي الى تغيير النظم السياسية لدول العالم لصالح القوة العظمى (امريكا)، والتجارب المناهضة للغرب في الشرق الاوسط يمكن ان تؤخذ من بوابة المجتمع المدني، وربما يحصل هذا مع ايران وسوريا ودول اخرى؟

ولمناقشة هذاالافتراض، فان قضية المجتمع المدني اذا كانت مقدمة لاسقاط التجارب المناهضة للغرب فلان هذه التجارب منحت(امريكا) الذريعة والسلاح الذي يتم اسقاطها به، فالتعسف والدكتاتورية وسلطات القهر والظلم والافقار وتهميش القوى الاجتماعية اذا ادركنا انها مما يمكن استعمالها ذريعة لفرض نموذج موال للغرب، فلماذا لا تعتمد التجارب الحيوية عملية اشراك المجتمع في صنع الشعور الارقى بالمسؤولية عن حماية البلدان والتجارب الى جانب السلطات.

فهل من العقلانية ان نرفض (حقوق الانسان) لمجرد ان الغرب يتوسل الى اهدافه بالمطالبة بقداسة تلك الحقوق؟ لماذا لا نتبنى استراتيجيات الحق الانساني في الحياة والكرامة، وهو فضيلة في حد ذاته وغلق ثغرات اختراق الغرب لمجتمعاتنا؟ لماذا ننتظر حتى يؤسس مجتمعنا على مؤسسات منسوخة عن الغرب، ولم نستبق لتأسيسها على انموذج وطني وفاعل ومنسجم مع تراثنا؟ ان مبدأ مناهضة الدكتاتورية والنظم الاستبدادية حق طبيعي للشعوب ومع ذلك فان ممارسة العمل في مؤسسات مدنية تلزم ان تكون محصنة من ان تستغل لصالح اجندة اجنبية. واذا كان العالم الاسلامي من اكثر المناطق التي عانت من الدكتاتورية، فان مؤسسات مجتمعاته المدنية ربما تكون، لتضاؤل الشعور الجاد بالمواطنة من جراء الاضطهاد، اكثر حاجة الى الحصانة ولا حصانة الا باعتماد القيم النبيلة للمكون الحضاري الاسلامي.

وهنا يلزم ان يشار الى ان الدولة القطرية التي اقيمت على خلفية سايكس- بيكو كانت دولة علمانية ولكنها مع الاسف مارست اقسى انواع القمع والدكتاتورية، اذن ليس شرطاً ان يكون المجتمع المدني حالة مقاومة للدكتاتورية الدينية انما لمطلق الدكتاتورية، سواء لبست لبوس الدين او لبوس العلمانية، ولعل الدولة القطرية العلمانية في العالم العربي لم تصل الى قمة السلطة بالانتخابات والاساليب الديمقراطية انما جاءت في الاغلب بطريق الانقلابات العسكرية، فالعلمانية العربية المعاصرة هي التي وقفت بالضد ازاء نشأة مؤسسات المجتمع المدني. لذلك انبعث في الاذهان ان هذه المؤسسات سيكون لها شأن مستقل عن الحكومة، وهذا معقول مع افتراض التعارض، اما مع افتراض التكامل فان هذا لم يعد له ما يسوغه.

الذي اريد ان انبه على رجحانه ان اعادة ترتيب المجتمع على اسس مدنية ومؤسسية انما هو مرحلة تاريخية قهرية وناتج ومعطى لتطور المجتمعات. فالمجتمعات البدائية يكون الولاء فيها لكل مظاهر القوة ومصادر اشباع الحاجة البايولوجية الاساسية، اما المرحلة الثانية وهي المرحلة الزراعية فالولاء للنسب والقرابة بسبب الحاجة الى الايدي العاملة، وفي المجتمع الصناعي البسيط تتزحزح الولاءات نحو تجمعات (مهنية) العمال مقابل الطبقة المنتجة لرأسمال المنشآت. اما المجتمع الصناعي الواسع والمعقد المصحوب بمؤسسات تجارية فان تصادم المصالح ينشئ محاور يتم الالتفاف حولها غير المحاور الاجتماعية السائدة او القديمة. ومع مجتمع عولمي تزداد فيه ضغوط ثقافية واقتصادية وعسكرية، يتأسس المجتمع على وفق تطلعاته على صيغ جديدة.

ان الدولة في مرحلة العولمة تعجز عن تلبية كل متطلبات المجتمع، فتتدخل قواه الذاتية وتتحول الى مؤسسات تنهض بمهام تنظيمية تلبي تطلعات الجتمع.

لكن هذا لا يحول هذه المؤسسات الى (هيكل المعارضة للحكومة)، كما انه ليس بالضرورة ان تكون الدولة بلا اهداف لتقديم المجتمع، ولا طريق اسلم من تضامن السلطة التنفيذية مع مؤسسات المجتمع المدني لان التنمية والتقدم معيار شرعية الدولة.

ولما كان العراق بلداً خرج تواً من صنوف متعددة من الدكتاتوريات والتعسف، ولان العراق بلد تنوعت قومياته واديانه ومذاهب مواطنيه واتجاهاتهم السياسية فان صيغة تأسيس مجتمعه على اسس مدنية صيغة متلائمة تماماً مع تكوينه.

لذلك، فعلى الليبراليين والاسلاميين من القوى السياسية العراقية ان يؤصلوا فلسفتهم في تنظيمات المجتمع المدني وتحديد ابعاد حركته الادارية والتنظيمية والاجرائية ولا سيما ان الاطر النظرية موجودة في كلتا الفلسفتين، اما التنظيمات الادارية فتترك للعقل والافادة من التجارب الاجتماعية والتحولات التاريخية.